Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2024, VOL.05, NO. 01, 174-184, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2024391

Measuring and analyzing the impact of some financial inclusion indicators on poverty A sample of developing countries for the period (2005-2020)

Awse M. Al-Khattab
Collage of Administration and Economics ,University of Al-Hamdaniya, Nineveh, Iraq

Article information:
Received: 02–01– 2024
Revised: 10–01– 2024
Accepted: 13–01– 2024
Published: 25–01– 2024

Corresponding author:
Awse M. Al-Khattab
awseali@uohamdaniya.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Given the important role played by financial inclusion in supporting economic development and reducing poverty, the study analyzed and interpreted the mechanisms of influence through which financial inclusion indicators can influence poverty. The study aimed to frame the theoretical foundations for studying the impact, as well as to build a quantitative model that has the ability to diagnose the nature of that impact, its direction and size, and to explain the mechanism and channels of its transmission, by relying on balanced double data (Balanced Panel Data), which had 40 observations, and through a model. Fixed Effect Model for a sample of developing countries and for the years (2005-2010-2015-2020).

The research seeks to get acquainted with the theoretical frameworks and empirical studies taken from the analysis and interpretation of the mechanism and channels of transmission of the impact that financial inclusion can exert on poverty, as well as the exploration of an objective quantitative model that has the ability to diagnose the nature, direction and size of that impact and to interpret the mechanism and channels of its transmission, based on data Balanced Panel Data through the fixed effect model (FEM) for a sample of developing countries for the years (2005-2010-2015-2020). The estimation results revealed that the indicator variable of the number of commercial bank branches per 100,000 adults (CBBA) had a positive effect, while the indicator of automatic teller machines per 100,000 adults (ATMAD) reflected its negative effect on the poverty index (P).

Keywords: Financial inclusion, Poverty, Balanced Panel Data, Fixed Effect Model.

Conclusions:

1. Financial inclusion contributes to improving living conditions, developing income avenues, and reducing unnecessary expenses, enhancing individuals' ability to save more effectively.
2. Experimental studies and research findings suggest that financial inclusion can reduce poverty in the studied countries, provided that strategies are implemented that benefit the overall economy and low-income individuals. The financial sector can be a proposed solution to address this phenomenon.
3. Financial inclusion helps narrow gaps among individuals in diverse environments by providing opportunities and resources. It supports decentralized development paths through innovative financial alternatives, ultimately contributing to poverty alleviation.
4. Through financial development, financial inclusion facilitates the integration of impoverished groups. Models and innovative financial innovation alternatives integrate local areas and marginalized groups into the development process, aiming to reduce inequality and geographical disparities.

مجلة الريادة للمال والاعمال
السنة ٢٠٢٤، المجلد الخامس، العدد (الاول)، الصفحات ١٧٤- ١٨٤

قياس وتحليل إثر بعض مؤشرات الشمول المالي على الفقر عينة من الدول النامية أنموذجاً للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

أوس محمد الخطاب
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الحمدانية، نينوى، العراق

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: ٠٢-٠١-٢٠٢٤
- تاريخ ارسال التعديلات: ١٠-٠١-٢٠٢٤
- تاريخ قبول النشر: ١٣-٠١-٢٠٢٤
- تاريخ النشر: ٢٥-٠١-٢٠٢٤

المؤلف المراسل:
أوس محمد الخطاب
awseali@uohamdaniya.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف ٤,٠ دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
نظراً للدور المهم الذي يمارسه الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، جاءت الدراسة لتتناول بالتحليل والتفسير اليات التأثير التي يمكن من خلالها أن تمارس مؤشرات الشمول المالي في التأثير على الفقر. أذ هدفت الدراسة الى تأطير الأسس النظرية لدراسة الأثر، فضلا عن بناء أنموذج كمي له القدرة في تشخيص طبيعة ذلك التأثير واتجاهه وحجمه وتفسير آلية وقنوات انتقاله، وذلك بالاعتماد على البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) والتي بلغت مشاهداتها (٤٠) مشاهدة ومن خلال أنموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) لعينة من الدول النامية وللسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠٢٠). وقد افصحت نتائج التقدير عن اشتراك متغير مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ (CBBA) في تأثيره الإيجابي، في حين عكس مؤشر ماكينات الصرف الالي لكل ١٠٠ ألف بالغ (ATMAD) تأثيره السلبي على مؤشر الفقر (P).

الكلمات المفتاحية: لشمول المالي، الفقر، البيانات المزدوجة المتوازنة، أنموذج الأثر الثابت.

المقدمة:

انطلاقا من الدور الكبير الذي يمكن أن يمارسه الشمول المالي والذي أكدته معظم الادبيات الاقتصادية والمالية، وايدته المنظمات الدولية والمتمثلة بمجموعة العشرين (G20) وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، من خلال قدرة الافراد والمنشأة الاقتصادية، وبمختلف فئاتها الدخلية، في الوصول واستعمال كافة الخدمات المالية بأسعار تنافسية منخفضة، وادارة أموالهم ومدخراتهم وحماية حقوقهم بكفاءة وفعالية عالية، فقد حظيت ابعاده ومؤشراته وتأثيراته خلال السنوات الاخيرة، وبالأخص بعد الازمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) باهتمام كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وساهم المجتمع الدولي وبالاعتماد على المنظمات المالية الدولية بدور فعال ومهم في جمع وتطوير البيانات المتعلقة بمؤشراته وابعاده والمحاولة في استخدام وابتكار افضل الطرق لرفع مستوياته.

وعليه فأن الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها وتوسيع المشاركة في النظام المالي من قبل جميع الافراد، عاملاً اساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمويل المشاريع الصغيرة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتوفير فرص العمل. والذي بدوره سيساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل.

وفي ضوء ما تقدم، تولد لدى الفكر المالي والاقتصادي في السنوات الاخيرة، الحافز الكبير لدراسة الأثر الذي يمكن أن يمارسه الشمول المالي في الفقر، والوصول الى الاطر النظرية والتجريبية القادرة على تشخيص ذلك الأثر. ولقد شكل الوصول واستخدام الخدمات المصرفية من خلال الشمول المالي في التأثير على الفقر، ووفقا لأجماع معظم الدراسات الاقتصادية والمالية، أحد المتغيرات التي ساهمت في تأثيرها على الفقر، ألا أن حجم وطبيعة والية ذلك التأثير مع تباين واختلاف معدلات الفقر بين الدول لم يحسم ذلك بصورة مطلقة، مما ادى الى حاجة متزايدة لغرض البحث والتحليل.

أولا: منهجية البحث

١. أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من ضرورة إيجاد حلول واليات مبتكرة للحد من الفقر، تتجاوز بذلك الاليات والحلول التقليدية والتي تعثرت في الكثير من الأحيان لمعالجة ظاهرة الفقر، وفي ضوء ما طرح من اختلاف الآراء بين الباحثين وعدم تمكنهم من الوصول الى اجماع تام حول قدرة الشمول المالي في التأثير على الفقر، وما إذا كأن ذلك التأثير إيجابيا او سلبياً، ظهرت الحاجة الى التحقيق التجريبي لمعرفة ذلك الأثر.

٢. مشكلة البحث:

جسدت مشكلة البحث التساؤلات الاتية:

أ. هل يؤثر الشمول المالي على الفقر؟

ب. كيف يمكن ان يؤثر الشمول المالي على الفقر في الدول النامية عينة الدراسة وللسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠٢٠)

٣. هدف البحث:

سعت الدراسة الى تحقيق التالي: -

أ. تحليل إثر الشمول المالي على الفقر وتشخيص الياته.
ب. استشراف وصياغة أنموذج كمي قادر على تفسير وتقدير التأثيرات التي يمكن أن يمارسها الشمول المالي على الفقر في الدول النامية عينة الدراسة وللسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠٢٠)

٤. فرضية البحث:

اعتمد البحث فرضية اساسية مضمونها:
أن للشمول المالي أثر سلبي على الفقر في الدول النامية عينة الدراسة وللسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠٢٠).

٥. منهجية البحث:

بغية في الوصول الى اهداف البحث واختبار فرضياته تم الاستناد الى المنهجية التي استمدت في الربط بين اتجاهين، يتمثل الاتجاه الاول في الاتجاه الوصفي القائم على الدراسات والنظريات التجريبية الاقتصادية والمالية التي تناولت البحث وذلك بهدف تشخيص ورصد وتحديد أثر الشمول المالي على الفقر، والاتجاه الثاني يتبنى الاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي الحديث التي تستند الى البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) والمتمثلة بمنهجية الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) والأثر الثابت (Fixed Effect Model) والأثر العشوائي (Random Effect Model) لغرض تقدير واختبار أثر الشمول المالي على الفقر في الدول عينة الدراسة.

٦. حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية: لقد اتخذ البحث عينة من الدول النامية ميداناً لتطبيقاته العملية، والمتمثلة في الدول (مصر، تونس، بوليفيا، شيلي، كوستاريكا، استونيا، جورجيا، كينيا، باكستان، تايلند)، اذ تم اختيار العينة كون معدل الفقر وفق مؤشر الفقر في الدول عينة الدراسة متقاربة.

ب. الحدود الزمانية: تمتد فترة البحث للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٢٠) وبواقع بيانات كل ٥ سنوات نظراً لتوفر بيانات مؤشر الفقر، وتمتاز هذه الفترة بكونها شهدت العديد من المتغيرات السياسية والأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والدولي.

٧. هيكلية البحث:

توافقاً مع طبيعة الدراسة تم تقسيم البحث الى أربع أجزاء تناول الجزء الأول الإطار النظري وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة، اما الجزء الثاني يعتني باستعراض المنهجية التطبيقية وبما تشتمل على مصادر البيانات ومتغيرات الأنموذج ومنهجية التقدير، والجزء الثالث يكرس في تقدير وتحليل أثر الشمول المالي على الفقر وما تتطلب من تحليل مالي وقياسي، اما الجزء الاخير يعنى بالخاتمة والتي تتضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا: الإطار النظري

١,٢. ماهية الشمول المالي ومؤشراته

قدم الفكر الاقتصادي والمالي عدة مفاهيم للشمول المالي منذ اول ظهور له في دراسة Leyshon & Thrift 1993 كمفهوم معاكس للاستبعاد او الاقصاء المالي، اذ عرف (James 2017) الشمول المالي بأنه الحصول على الخدمات المالية والمصرفية بسهولة عالية، وبتكاليف مقبولة لفئات المجتمع منخفضة الدخل. وعبر (Sarma &Pais 2011) عنه بقدرة الافراد والشركات على إمكانية الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية – المدفوعات والمدخرات والمعاملات والتامين والائتمان- بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، اذ يتم تقديمها بطريقة تمتاز بالمسؤولية والاستدامة، وذلك من خلال ضمان سهولة وصول جميع اعضاء الاقتصاد الى تلك الخدمات وبدون استثناء.

ونظرا لأهميته قام تحالف الشمول المالي Alliance Financial Inclusion (AFI) بأنشاء رابطة يتم من خلالها عمل بيانات للشمول المالي Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG) والتي تم من خلالها اصدار مجموعة من الابعاد الرئيسية للشمول المالي، اذ تم تصميم هذه الرابطة من خلال صناع القرار لكي تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد، وتسمح في الوقت ذاته بأجراء المقارنة والقياس بين الدول، وركزت هذه الرابطة على بعدين اساسيين هما: إمكانية الوصول واستخدام الخدمات المالية. (AFI,2013,4-5).

ومن جهة أخرى أدركت الشراكة العالمية للشمول المالي Global Partnership Financial Inclusion (GPFI) أن للشمول المالي اهمية سواء في الحد من معدلات الفقر او في الوصول الى اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، فقد ارتفع الاهتمام الدولي بالتركيز على السياسات والمبادرات الخاصة به. ولكون توفير البيانات ذات المصداقية والموثوقية العالية التي تساهم في تغطية المكونات الاساسية لتنمية الشمول المالي امرا ذا اهمية عالية لغرض تنفيذ تلك السياسات ورصد تأثير هذه المبادرات، بالإضافة الى كونها الاساس الذي استندت اليه اهدافه، فقد اتفق قادة (G20) في قمة Los Cabos 2012 على المؤشرات الأساسية للشمول المالي، والمقدمة من قبل الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)، والتي تتمحور في ثلاثة ابعاد رئيسة هي: - (العراقي والنعيمي،٢٠١٨،104-١٢١)

١. الوصول الى الخدمات المالية.
٢. استخدام الخدمات المالية.
٣. الجودة في تقديم الخدمات.

ويتألف كل بعد من هذه الابعاد، وبحسب ما اشارت اليه مجموعة العشرين (G20) على العديد من المؤشرات والتي يمكن تلخيصها في الجدول الاتي:

الجدول (١) الأبعاد الاساسية للشمول المالي ومؤشرات القياس

الابعاد	المؤشرات
الوصول الى الخدمات المصرفية	- عدد النقاط في الوصول الى الخدمات المصرفية. - حساب النقود الالكترونية. - حدود الترابط ما بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المصرفية	- البالغين الذين يمتلكون تعاملات مصرفية. - البالغين الذين يمتلكون ائتمان مصرفي. - البالغين من حملة وثائق التامين. - عدد معاملات الدفع غير النقدية. - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. - المحتفظين بحساب مصرفي. - الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية. - الشركات التي لديها قروض قائمة او خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية
جودة في تقديم الخدمات المالية	- المعرفة المالية. - السلوك المالي. - متطلبات الشفافية. - حل النزاعات. - تكاليف استخدام الخدمات المالية. - العوائق على الائتمان.

المصدر: العراقي، بشار احمد والنعيمي، زهراء احمد،٢٠١٨، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار لمالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان، (٢)،١٠٤-١٢١.

٢,٢ التأصيل النظري لطبيعة العلاقة بين الشمول المالي والفقر:

اشار الفكر الاقتصادي والمالي الى قدرة الشمول المالي في التأثير على الانشطة الاقتصادية، اذ يساهم تعزيز مستويات الشمول المالي، والوصول واستخدام الخدمات المالية، بالإيجاب على تطور القطاع المالي من جهة، وعلى التنمية والنمو والاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى.

وقد شكلت قضايا المستبعدين ماليا اهمية بالغة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية، اذ تسعى تلك المؤسسات لتوسيع انتشارها وذلك من خلال الوصول الى أكبر عدد من شرائح المجتمع، وتطوير الابتكارات المالية، والعمل على أنشاء خدمات جديدة تناسب مختلف الفئات.

وادراكاً من أهمية الشمول المالي سواءً في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة او في مكافحة الفقر فقد ساهم ذلك في زيادة الاهتمام الدولي بالتركيز على السياسات والمبادرات الخاصة به. فقد اتخذت معظم الادبيات الاقتصادية والمالية في تفسيرها لأليات انتقال تأثير الشمول المالي على الفقر والذي افترضته في الغالب ايجابيا قنوات لانتقال التأثير، اذ تساهم الزيادة في مستويات الشمول المالي في التأثير على الفقر، فقد اشارت دراسة (Williams et al,2015) أن زيادة بنسبة واحد بالمئة بانتشار اجهزة الصراف الالي النشطة ستساهم في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٠,٠٠٨٢ والذي سينعكس بالإيجاب على انخفاض مستوى الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وذلك من خلال احتوائية على العديد من شرائح المجتمع. كما تشكل زيادة الشمول المالي الى وصول ذوي الدخل المحدود والشركات الصغيرة الى الخدمات المالية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، اذ تمثل زيادة فرصة حصول المؤسسات الصغيرة والاسر محدودة الدخل على مختلف الخدمات المالية الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال إيجاد قيمة ذلك الأثر للأعمال التجارية الصغيرة غير المباشرة على مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والحد من عدم المساواة في توزيع الدخل والفقر. وفي الاتجاه ذاته توكد معظم التجارب الدولية على القدرة السريعة للنمو الاقتصادي في الحد من الفقر، اذ أن تقليص معدلات الفقر غالبا ما يتطلب موارد اقتصادية لا يمكن الحصول عليها دون تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستمرة ومرضية. وقد اشارت معظم الدراسات أن البلدان التي تمتلك معدلات نمو متوسطة وسريعة قادرة على خفض نسبة الفقر. (Ratnawati,2020) (Al Maaytah & Awad,2020) (العراقي، ٢٠١٣، 163 -١٨٨). وفي ذات السياق فأن الوصول الافراد الى الخدمات المالية والمتمثلة في الودائع ومنتجات التامين بسهولة يساعد في جمع الأموال في الأسواق المالية، والذي يساهم في وضع مدخراتهم في النظام المالي ويضمن بذلك للأسواق المالية تخصيص هذه الأموال في المشاريع الاستثمارية طويلة الاجل. وينعكس ذلك على زيادة الاستثمار وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في الايدي العاملة وتوزيع الدخل وتحسين دخل الفقراء والفئات الضعيفة. Dinabandhu & (Debashis,2018,369-385) ، وفي اتجاه اخر تشير معظم الدراسات المالية والاقتصادية على قدرة الائتمان التأثير على الفقر، فأن عدم قدرة القطاع المالي في تقديم الائتمان الى ذوي الدخل المحدود سيؤدي الى بطء نمو الناتج المحلي الاجمالي، من خلال تشكيله عقبة امام الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في حين تشير النظريات الاقتصادية والمالية الى أن توفير الائتمان الى محدودي الدخل سيساهم في تخفيف الفقر وتنشيط المشاريع. اذ يشكل الحصول على الائتمان تامين فعلياً ضد العديد من المخاطر سواء المالية او التي قد تواجه الاسر والمشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. (Chowdhury et al,2005,298-309) (Shirazi & Khan,2009,215-228)

وفي اتجاه اخر للتأثير تشير معظم الدراسات ان وصول الخدمات المالية الى رواد الاعمال سيوفر لهم ولأصحاب الاعمال في القطاع الحقيقي الفرصة في تنمية اعمالهم وادارة المخاطر وتخفيفها والقدرة على استيعاب الصدمات المالية، علاوة على ذلك فأن توفر الخدمات المالية سيعزز من المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي واستخدام الموارد الخام والموارد البشرية غير المستخدمة وخلق فرص عمل جديدة وتلبية الاحتياجات المحلية وزيادة المنافسة. (Chijindu & Zognig,2023,8-13) (Stere,2020,295-304). والذي سيساهم في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة المنافسة على العمل وتشجيع اصحاب الاعمال في رفع الاجور، وارتفاع معدلات الدخل، والذي سينعكس بصورة مباشرة الى زيادة دخل الفقراء والطبقات الهشة (Lee & Pose,2021,31-52).

ويضيف Frimpong & Mensah (2021) الى ذلك بالقول، أن تأثير زيادة الشمول المالي من خلال جانب المدخرات والمدفوعات بشكل جيد سينعكس ذلك في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. فالشمول المالي ومن خلال قدرته في انخفاض تكاليف المعاملات سيتيح الوصول الى المال اللازم لغرض الاستثمار وتيسير تدفقات راس المال، ومن خلال ذلك سيساهم الشمول المالي في مشاركة الفقراء في الاستثمار براس المال المادي والبشري وبالتالي زيادة إنتاجية المجتمع.

وفي اتجاه اخر لتحليل الية التأثير الايجابي الغير مباشر للشمول المالي على الفقر من الناحية النظرية، فقد اشارت الدراسات الاقتصادية والمالية الى إمكانية ذلك التأثير من خلال قناة الاستقرار المالي. فقد اشارت دراسة العراقي والنعيمي (٢٠١٨) الى قدرة الشمول المالي في التأثير على الاستقرار المالي من خلال ثلاثة قنوات تتمثل القناة الاولى في تنويع الموجودات المصرفية والذي يساهم في تقليل المخاطر الاجمالية لمحافظ البنوك الافتراضية، والثانية تتمثل في زيادة حجم المدخرات وخاصة الصغيرة والتي تنعكس في توسيع قاعدة الودائع وترفع من معدلات الاستثمار، أما الاخيرة فتتمثل في مساهمة الشمول المالي في تحسين كفاءة انتقال اثار السياسة النقدية اذ تعد من اهم القنوات ذات التأثير الايجابي المؤثر في الاستقرار المالي. ومن خلال العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي ودعم أحدهما الاخر ساعد الابتكار التكنلوجي في توسعة النطاق للفرص المتاحة امام الافراد والاسر منخفضة الدخل لغرض تحسين مستواهم المعيشي، بالإضافة الى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في الاقتصاد المحلي. (صندوق الامم المتحدة للمشاريع الأنتاجية،٢٠١٨،4).

٣,٢ بعض الادبيات ذات العلاقة

لم يكن تشخيص أثر الشمول المالي على الفقر وتحديد طبيعة واتجاه الأثر بعيداً عن اهتمام الاطر النظرية والدراسات التجريبية والاكاديمية الحديثة. فقد اجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت ذلك الأثر ولعينات دول مختلفة، ويمكن استعراض بعض تلك الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني لتلك الدراسات وكالاتي:

أظهرت دراسة Ajide (2015) أن تأثير الشمول المالي في الحد من الفقر الريفي في نيجيريا للفترة (١٩٩٦-٢٠١٣)، ومن خلال استعمال طريقة الانحدار الذاتي لمدة الابطاء الموزعة (ARDL) وأسلوب اختبار الحدود، توصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، واكدت العلاقة على المدى القصير والطويل على اهمية الشمول المالي كاستراتيجية مناسبة للحد من الفقر في المجمعات الريفية.

كشفت دراسة Zia & Prasetyo (2018) في تحليل الشمول المالي تجاه الفقر وعدم مساواة الدل في أندونيسيا وللفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)، ومن خلال الاعتماد على سلسلة زمنية ذات مقطع عرضي لـ (٣٣) مقاطعة في أندونيسيا، واظهرت النتائج التي تم الوصول اليها الى وجود شمول مالي معتدل وهنالك تأثير ذات اهمية سلبي تجاه الفقر. وعلاقة ايجابية ليست مهمة تجاه عدم المساواة في الدخل، وبالمقابل له تأثير سلبي تجاه عدم المساواة في توزيع الدخل.

تحقق دراسة Ratnawati (2020) في قدرة الشمول المالي في التأثير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في اسيا وللفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) باستخدام أسلوب Z. Score، توصلت الدراسة أن جميع ابعاد الشمول المالي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل والفقر والاستقرار المالي. وفي اتجاه اخر لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وعدم المساواة والاستقرار المالي في عشرة بلدان في اسيا.

في دراسة AL Mauytah & Awad (2020) تمركزت الدراسة في تحديد أثر الشمول المالي على الفقر في الاردن وللفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)، وباستعمال اختبار الانحدار الذاتي لمدة الابطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag) وأسلوب الاندماج المشترك، توصلت الدراسة أن للقروض والودائع تحت الطلب الأثر الايجابي على دخل الافراد وانخفاض في مستوى الفقر، في حين اظهر متغير عدد البنوك الأثر السلبي على دخل الفرد وبالتالي زيادة الفقر.

تركز دراسة Tran & Le (2021) على تقدير أثر الشمول المالي على تحقيق الفقر ل٢٩ دولة اوربية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) باستعمال طريقة المربعات الصغر ذات المرحلتين (2SLS) وطريقة العزوم المعممة (Generalized Method of Moments)، واظهرت الدراسة عند جميع خطوط الفقر ١,٩$ و٣,٢$ و٥,٥$ في اليوم، أن متغير السكان الذين يتراوح أعمارهم ١٥-٦٥ ونسبة الايدي العمالة الى اجمالي عدد العمال لها تأثير سلبي على جميع مستويات الفقر، وفي المقابل أظهرت المتغيرات أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري لهم التأثير الإيجابي على الفقر عند مستويات الفقر الثلاثة.

تحقق دراسة Nsiah et al (2021) في تأثير الشمول المالي على تحقيق الفقر في دول جنوب صحراء افريقيا وللفترة (٢٠١٠-٢٠١٧)، وباستعمال أسلوب هاستن وطريقة العزوم المعممة (GMM)، وكشفت الدراسة أن المتغيرات عرض النقد ومتغير القروض الممنوح الى القطاع الخاص ذات أثر إيجابي في انخفاض الفقر.

ثالثاً: المنهجية والنموذج المستخدم

بناءً على ما سبق، وبالاستناد الى الأطر النظرية والتجريبية والمؤيدة بالدراسات السابقة للباحثين الاقتصاديين والماليين، وبهدف اثبات فرضيات البحث الرئيسية والوصول الى أهدافه الاساسية، ومواصلة ما بداه الاخرون، تم تصميم أنموذج كمي يمتلك القدرة على تشخيص أثر واتجاه العلاقة بين مصفوفة المتغيرات التوضيحية والمتمثلة بمؤشرات الشمول المالي (فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ الف بالغ، و ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ كمتغيرات مستقلة) في الفقر والمعبر عنه بمؤشر نسبة الفقر وفقط خط الفقر الدولي (١,٩$) في اليوم كمتغير معتمد، تم استخدام منهجية البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) لعينة من الدول النامية (مصر، تونس، بوليفيا، شيلي، كوستاريكا، استونيا، جورجيا، كينيا،

باكستان، تايلند) وللسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠٢٠) وبواقع عدد مشاهدات بلغت (٤٠) مشاهدة.

١,٣. مصادر البيانات

بغية في عدم الوقوع بالاختلاف والتباين للبيانات، فقد اعتمدت قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية (Global Financial Development Database)، والتي تصدر عن البنك الدولي (World Bank)، وللمتغيرات المستقلة والمعتمدة.

٢,٣ متغيرات النموذج:

١,٢,٣ المتغيرات المعتمدة:

الفقر (P): لغرض التعبير عن متغير الفقر تم اعتماد ما يعرف بفجوة الفقر مقارنة بخط فقر ١,٩٠ دولار في اليوم للفرد (تعادل القوة الشرائية)، أذ يؤخذ كنسبة مئوية من الفقر. (Tran & Le,2021,95-119) (مصطفى وإبراهيم،٢٠٢١،192-٢٠٤).

٢,٢,٣ المتغيرات المستقلة: للتعبير عن متغير الشمول المالي تم الاعتماد على الاتي:

١,٢,٢,٣ مؤشر الوصول المالي: والذي يمثل البعد الأول من ابعاد مؤشرات الشمول المالي والمتمثل في الوصول الى الخدمات المالية وتم التعبير عنه من خلال المؤشرين:

- **ماكينات الصراف الآلي (لكل ١٠٠ ألف بالغ) (ATMAD)**

تعبر عن عدد أجهزة الاتصال التي تتيح للمتعاملين مع المؤسسات المالية إمكانية إجراء معاملات مالية في أي مكان عام، والذي اثبتت الدراسات التجريبية والاطر النظرية تأثيره الإيجابي على الفقر. (Musa et al, 2022).

- **فروع البنوك التجارية (لكل ١٠٠ ألف بالغ) (CBBA)**

تم التعبير عنه من خلال مواقع عدد الفروع للبنوك التجارية المحلية وبنوكاً محلية أخرى تعمل كبنوك تجارية وتوفر خدمات مالية للعملاء، والذي اثبتت معظم الأطر النظرية أثره العكسي على الفقر. (Kuri & Laha,2011) (Ogbeide & Kendall et al,2010) (Igbinigie,2019)

واستناداً الى ما تقدم، يمكن صياغة أنموذج التقدير وذلك بالاعتماد على دالة رياضية يستند اليها في بناء معادلة القياس، والتي تعكس أثر فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ وماكينات الصراف الالي لكل ١٠٠ ألف بالغ على فجوة الفقر مقارنة بخط فقر ١,٩٠ دولار في اليوم للفرد، وكما يأتي:

P = F {CBBA, ATMAD}

٣,٣ منهجية التقدير:

اكتسبت في الآونة الأخيرة البيانات المزدوجة (Panel Data) أهمية بالغة وبشكل خاص في الدراسات الاقتصادية والمالية، لما تتميز بها من القدرة في جمع خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في ذات الفترة، كونها تتعامل مع ديناميكية الزمن ولوحدات متعددة (Gujarati,2004,636) فضلاً عن معالجتها بما يوصف بعدم التجانس أو التباين غير الملحوظ بمكونات العينة سواء كانت مقطعية أو زمنية، ومن ثم تجنب الابتعاد عن الوقوع في تقديرات متحيزة وغير متسقة (Greene,2003,285)، اذ يم التعامل مع الاثار المقطعية والزمنية من خلال ثلاثة نماذج انحدار وهما:

١,٣,٣ أنموذج الأثر التجميعي (PRM) (Pooled Regression Model)

يعد الانموذج من ابسط النماذج لتحليل البيانات المزدوجة، اذ يستند على افتراض تكون فيه جميع معلمات الانموذج ثابتة ولجميع الفترات الزمنية، وهو بذلك يقوم بإهمال تأثير كل من الزمن واختلاف الخصائص الفردية في الانموذج، ويتجاهل طبيعة البيانات المزدوجة ويتعامل معها كسلسلة زمنية، اذ يعمل على ترتيب قيم المتغيرات المعتمدة والمستقلة بشكل متسلسل، بدءاً من المجموعة الأولى بالبيانات المقطعية وهكذا، فتكون السلسلة الزمنية بحجم مشاهدات مقداره (N*T)، اذ يفترض الانموذج تساوي القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي بالصفر $E(\varepsilon_{it})=0$ وان تباين حد الخطأ العشوائي ثابت $ar(\varepsilon_{it})=\sigma 2$ ، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للتقدير، يمكن الحصول على تقديرات تتصف بالاتساق والكفاءة بشرط ثبات الأثر الفردي لجميع الوحدات وعبر الزمن. (الشيخ علي والعراقي، ٢٠٢٢،89-١٠٧) (الدباغ والعراقي،٢٠٢١،204-٢٣٠)

ويتخذ أنموذج الأثر التجميعي الصيغة التالية:

$$Y_{it} = a_i + \Sigma^{k}_{i=1} B_j X_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

٢,٣,٣ أنموذج الأثر الثابت (FEM) (Fixed Effect Model)

ويقصد به بأن معلمة الأنموذج لكل مجموعة من البيانات المقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير في مجاميع البيانات المقطعية فقط، أي يتعامل الأنموذج مع الاثار الزمنية والاثار المقطعية لمجموعة من الدول كقواطع يتم من خلالها التعبير عن الاختلافات الفردية (بين تلك الدول داخل المجموعة) أو الزمنية. ولغرض تقدير الأنموذج عادة ما يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV)، كونها تسمح باختلاف المقطع الثابت لكل دولة وذلك لاحتوائها على متغيرات وهمية وبعدد (N-1) لتمثيل المقاطع وعدد (T-1) لغرض تمثيل الفترات الزمنية. وكما تشير المعادلة التالية: (Gujarati,2003,642) (Baltagi,2005,34).

$$Y_{it}=a_i+\sum_k \beta_k X_{it}+\varepsilon_{it}$$

$$A_i = a_0+u_i$$

وبافتراض ان الأخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعيا وبمتوسط صفري وتباين ثابت $\varepsilon_{it} \sim (0,\sigma 2)$

3.3.3. أنموذج الأثر العشوائي (REF) (Random Effect Model)

يتم التعامل وفق الانموذج مع الاثار المقطعية والزمنية على انها معلمات عشوائية وليست معلمات ثابتة، مستندا الى ان تلك الاثار هي متغيرات عشوائية مستقلة وبوسط حسابي مقداره صفر وتباين محدد وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي. كما يقوم أنموج الأثر العشوائي على افتراض مفاده عدم ارتباط الاثار العشوائية بمتغيرات الانموذج التوضيحية. اذ في الوقت الذي يفترض أنموذج الأثر الثابت ان لكل دولة مقطعا مختلفا (a_0+u_i)، فان أنموذج الأثر العشوائي يفترض أن كل

دولة تختلف بحدها العشوائي ($u_i + \varepsilon_{it}$)، وعليه يمكن صياغة أنموذج الأثر العشوائي من خلال المعادلة التالية:

$$Y_{it}=a_i+\sum_k \beta_k X_{it}+^{\varepsilon}{}_{it}$$

$$\varepsilon_{it}= u_i+ \varepsilon_{it}$$

وعادة ما يتم طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) لغرض تقدير معلمات أنموذج الأثر العشوائي. (El-Gamal,2012,266-285) (العراقي والنعيمي،٢٠١٨،104-١٢١). ولغرض الاختيار بين النموذجيين والمفاضلة فيما بينهما يتم الاختيار بين النموذجين والمفاضلة فيما بينهما من خلال اختبار احصائي يعرف باختبار Hausman (Hausman Test) للمقارنة بين أنموذج الأثر الثابت (FEM) وأنموذج الأثر العشوائي (REF) (الدباغ والعراقي،٢٠٢١،52-76).

٤,٣ تقدير النماذج وتحليل النتائج:

بهدف تجنب النتائج المضللة الناتجة عن استعمال طرائق الانحدار التقليدية وفي ظل عدم استقراريه السلاسل الزمنية التي تتميز بها بعض المتغيرات الاقتصادية، وبغية الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية، والوصول الى تحليل سليم ومنطقي لأثر الشمول المالي على الفقر يمكن استخدامه في القرارات الصائبة، تم اجراء اختبار جذر الوحدة على البيانات المزدوجة المتوازنة وبصيغتها الخطية للمتغير المعتمد (الفقر) والمتغيرات التوضيحية المتمثلة بمؤشرات الوصول المالي والمعبر عنه بمؤشر عدد أجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠ بالغ ومؤشر الاستخدام المالي والمعبر عن بمؤشر فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ الف بالغ، وللتأكد من استقراريه البيانات وبصيغتها الخطية، وبالاعتماد على اختبار Levin-Lin-Chu,2002 وباستخدام برنامج Eviews 12 ومن خلال الرسوم البيانية التي تم ادراجها في الشكل (١) والمدعومة بنتائج اختبار Levin-Lin-Chu,2002 التي عكسها الجدول (٢)، والتي اكدت استقراريه متغير الفقر (P) عند المستوى واستقراريه المتغيرين فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ الف بالغ (CBBA) وماكينات الصراف الالي لكل ١٠٠ ألف بالغ (ATMAD) عند المستوى الأول.

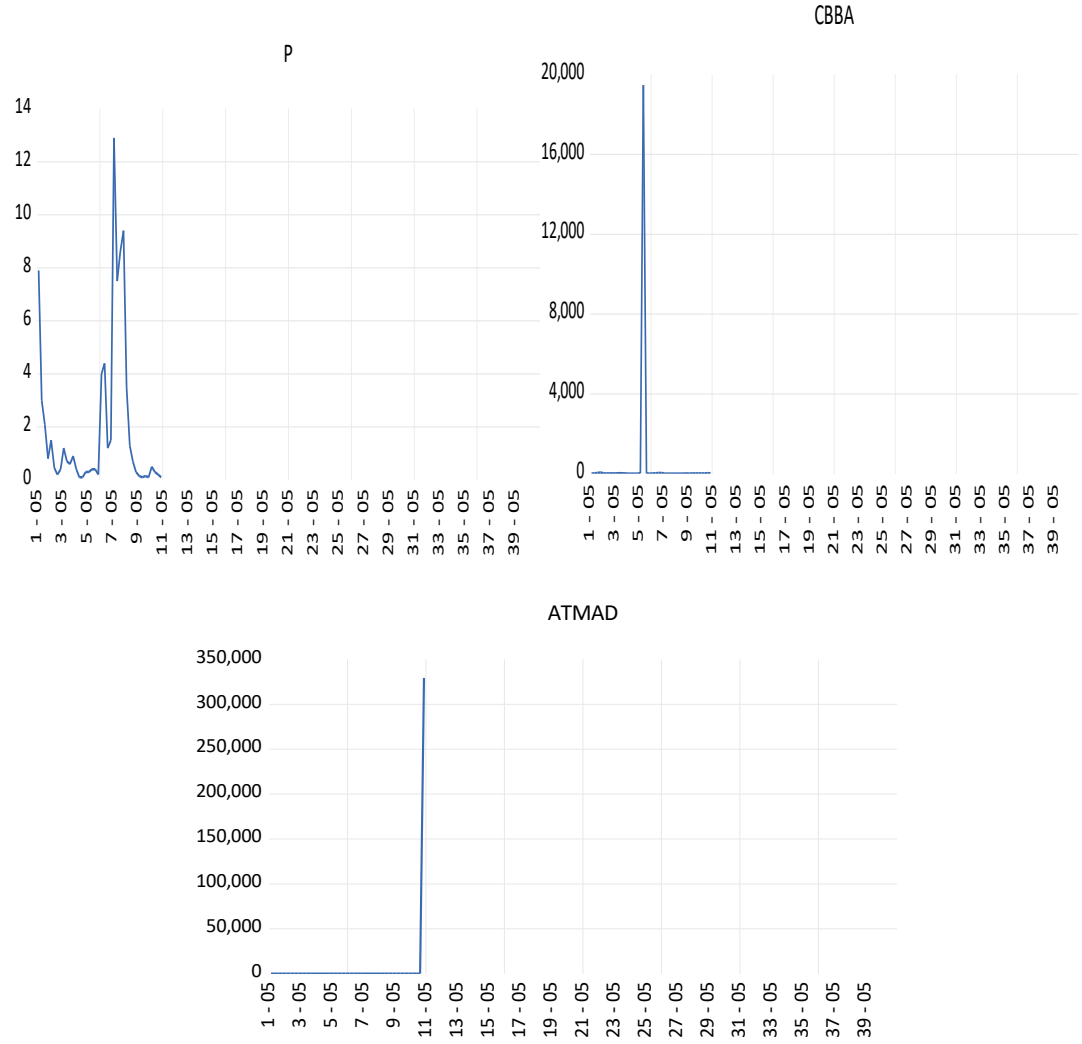

الشكل (١) الرسوم البيانية للبيانات المزدوجة لمتغيرات الدراسة

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

الجدول (٢) نتائج اختبار Levin-Lin-Chu,2002 لاستقراريه بيانات الـ Panel Data لمتغيرات الدراسة

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
P Prob.	-15.9130 0.0000	-13.231 0.0000	-11.3366 0.0000			
ATMAD Prob.	3.23913 09994	-3.84252 0.0001	-3.26029 0.0006	-3.67926 0.0001	-12.6908 0.0000	0.07215 0.0000
CBBA Prob.	2.05462 1.0000	-5.34885 0.0000	0.77196 0.7799	-3.23704 0.0006	-9.15068 0.0006	1.99760 0.00098

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

من خلال ما تقدم من معطيات، وبالاعتماد على نتائج اختبار Chow-Test (1960) والذي اظهرت نتائجه في الجدول (٣)، ومن خلال قبول فرضية العدم والتي تشير الى افضلية انموذج الاثر الثابت (FEM) على انموذج الاثر التجميعي (PRM) في تحليل البيانات المزدوجة.

جدول (٣) اختبار Chow-Test للنموذج

Redundant Fixed Effects Test Equation: Untitled Test cross section Fixed Effects			
اختبار Chow-Test للنموذج P			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	15.279856	(9,28)	0.0000
Cross-section Chi-square	71.075188	9	0.0000

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

وباستخدام اختبار Hausman والتي انعكست نتائجه في الجدول (٤)، لغرض المفاضلة بين نموذج الاثر الثابت (FEM) ونموذج الاثر العشوائي (REM)، فقد تبين الى رفض الفرضية البديلة للنموذج الامر الذي يدفع باتجاه اختيار الاثر الثابت (FEM).

الجدول (٤) اختبار Hausman للنموذجين

Correlated Random Effects - Hausman Test **Equation: Untitled** **Test cross-section random effects**			
اختبار Hausman للنموذج P			
Test Summary	**Summary Chi-Sq. Statistic**	**Chi-Sq. d. f**	**Prob.**
Cross-section random	8.929291	2	0.0115

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

ووفقا لما سبق من اختبارات ومعطيات تم التوصل اليها، وبالاعتماد على منهجية الأثر الثابت (FEM) في تقدير إثر الشمول المالي والمعبر عنه من خلال مؤشر فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ (CBBA) ومؤشر ماكينات الصراف الالي لكل ١٠٠ ألف بالغ (ATMAD) في مؤشر الفقر (P) والمدرجة نتائجه في الجدول (٥)

الجدول (٥) نتائج تقدير إثر الشمول المالي على مؤشر فجوة الفقر وفقا لنموذج الاثر الثابت (FEM)

Method: Panel least squares (Cross section random effects) Dependent Variable: P Sample: 2005-2020 Periods included: 4 Cross sections included: 10 Total panel balanced observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATMAD	-٧.124507	5.354709	-133.2453	0.0000
CBBA	4.184706	1.484706	2.833410	0.0084
C	1.975047	0.000751	2.629044	0.0000
Cross- section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.833772	F-statistic		12.76762
Adjusted R-squared	0.768469	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	1.592252			

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

- **معنوي عند مستوى ٥٪**

ويتضح من الجدول (٥) على وجود تأثير معنوي لمتغيري مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ (CBBA) ومؤشر ماكينات الصراف الالي لكل ١٠٠ ألف بالغ (ATMAD) في مؤشر الفقر (P)، كما توافق متغير (ATMAD) في مؤشر الفقر (P) مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أطرت العلاقة، وبمعامل بلغ (-7.124507) والذي جاء متوافق مع الأطر النظرية والدراسات التجريبية والتي اكدت على ان ارتفاع عدد ماكينات الصرف الالي يعمل على تخفيض الفقر، وان انخفاض عدد ماكينات الصرف الالي يعمل على ارتفاع الفقر.

وتوضح النتائج أن الأثر الايجابي لمتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ (CBBA) جاء مناقض مع المنطق الاقتصادين والدراسات التجريبية والذي يشير الى ان زيادة مستويات عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ يعمل على زيادة معدلات الفقر وبمعامل بلغ (٤,١٨٤٧٠٦).

فيما استطاع متغير ماكينات الصراف الالي لكل ١٠٠ ألف بالغ (ATMAD) ولمتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ (CBBA) تفسير ما مقداره (٨٣,٣٧٧٢٪) من التغيرات الحاصلة في مؤشر الفقر (P) متخلياً للمتغيرات التوضيحية الأخرى غير الداخلة في الانموذج لإكمال بقية الـ(١٠٠٪).

وأكد الانموذج على وجود تأثير معنوي لمتغيري مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ (CBBA) ومؤشر ماكينات الصراف الالي لكل ١٠٠ ألف بالغ (ATMAD) في مؤشر الفقر (P)، واللذان بنيا أنموذج اقتصادي بمعنوية بلغت (٠,٠٠٠٠٠٠).

وبناءً على ما جاء من نتائج تم التوصل اليها من تطبيق نماذج البحث والتي تقتضي الى قبول الفرضية المتعلقة بـ (أن للشمول المالي أثر سلبي على الفقر في الدول النامية عينة الدراسة)، وذلك لتأييد الاختبارات المحددة لإثباتها.

رابعا: الخاتمة

شكلت دراسة الأثر الذي يمكن ان يتركه الشمول المالي على الفقر الهدف الأساسي للبحث، ومتخذا من بعض الدول النامية والمتمثلة في (مصر، تونس، بوليفيا، شيلي، كوستاريكا، استونيا، جورجيا، كينيا، باكستان، تايلند) وللسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠٢٠) كأنموذج لأثبات ذلك، ومن خلال استعراض اهم الطروحات النظرية والدراسات التجريبية التي تناولت ذلك الأثر، ومستخدما أدوات القياس الاقتصادي الحديثة والمعتمدة على البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) والمستندة الى منهجية الأثر الثابت والاثر العشوائي، وعليه توصل البحث على عدد من الاستنتاجات ومن خلالها ايجاز مجموعة من التوصيات، لذا يمكن اخراج الحصيلة النهائية بالشكل الاتي:

١,٤ الاستنتاجات:

١. يساهم الشمول المالي في تحسين مستوى الظروف المعاشية وتطوير سبل الحصول على الدخل وتقليص التكاليف غير الضرورية، وقدرة الافراد على الادخار بشكل أفضل.
٢. من خلال الدراسات التجريبية وما توصلت اليه نتائج البحث ان الشمول المالي يمكنه ان يخفض الفقر في الدول عينة الدراسة ومعالجته بشرط تطبيق استراتيجيات تنعكس بالفائدة على اقتصاد الدول بصورة عامة وعلى الافراد منخفضي الدخل، ويمكن للقطاع المالي ان يكون حلاً من الحلول المقترحة لهذه الظاهرة.
٣. يساهم الشمول المالي في تقليص الفجوات بين الافراد في بيئات متباينة من خلال الفرص والامكانيات، أذ يدعم الشمول المالي مسارات التنمية اللامركزية بصورة حديثة من خلال بدائل تمويلية مبتكرة، والذي سينعكس في مكافحة الفقر.
٤. يدعم الشمول المالي ومن خلال التنمية المالية بعملية دمج الفئات الفقيرة، ومن خلال نماذج وبدائل عمليات الابتكار المالي التي تعمل على دمج المناطق المحلية والفئات التي تعاني من الاستقصاء المالي في عملية التنمية، وذلك للتخفيف من عدم المساواة والفجوات بين المناطق الجغرافية.

٢,٣ التوصيات:

١. تعزيز البنية التحتية المالية من خلال توفير بيئة مالية سليمة تعمل على تلبية متطلبات الشمول المالي لغرض خلق بيئة داعمة للأفراد.
٢. تطبيق استراتيجيات تعمل على زيادة الثقافة المالية للمستبعدين والتدريب على استخدام المنتجات المصرفية الرقمية.
٣. تطوير المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية من خلال تصميم وطرح منتجات تلائم متطلبات العملاء المستهدفين، وإيجاد سبل جديدة لغرض

جلب الادخار والابتكار في تقديم الخدمات وإيجاد منتجات جديدة للتامين.

٤. يجب تقديم المعلومات المالية لجميع افراد المجتمع لغرض جذب الافراد الى الادخار والخروج عن النماذج التقليدية التي يتبناها القطاع المصرفي.

توافر البيانات:

تم تضـــمين البيانات المســـتخدمة لدعم نتائج هذه الدراســـة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Al-Iraqi, Bashar Ahmed, and Al-Nuaimi, Zahraa Ahmed, 2018, Financial Inclusion and its Impact on Enhancing Financial Stability in Arab Countries, Jihan University Journal, (2), 104-121.
2. Al-Dabbagh, Nawar, and Al-Iraqi, Bashar Ahmed, 2021, The Impact of General Budget Deficit on Promoting Financial Sector Development: The Case of GCC Countries, Rafidain Development Journal, 40(130), 51-76.
3. Al-Iraqi, Bashar Ahmed, 2013, Fiscal Policy and its Impact Mechanisms on Poverty Rates, Regional Studies Journal (RSJ), 10(30), 163-188.
4. Al-Sheikh Ali, Arjuwan Younis, and Al-Iraqi, Bashar Ahmed, 2022, The Impact of Financial Openness on Development Indicators of the Banking Sector: A Case Study of Arab Countries, Rafidain Development Journal, 41(134), 89-107.
5. Al-Dabbagh, Nawar Kan'an, and Al-Iraqi, Bashar Ahmed, 2021, The Impact of Some Macroeconomic Variables on Financial Sector Development: A Case Study of GCC Countries, Rafidain Development Journal, 40(130), 204-230.
6. Mustafa, Younis Abdul Rahman, and Ibrahim, Ibrahim Adeeb, 2021, The Impact of Health Expenditure on Poverty: A Study in Selected Developing Countries for the Period 2000-2007, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 17(54), 192-204.
7. United Nations Development Project Fund, 2018, The Strategic Framework for the United Nations Development Project Fund for the Period 2018-2021, Document 20347-17.
8. AFI,2013, Alliance Financial Inclusion,4-5.
9. Ajide, F. (2015). Financial inclusion and rural poverty reduction: Evidence from Nigeria. International journal of management sciences and humanities, 3(2),1-23.
10. Al Maaytah, T. F., & Awad, T. M. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Poverty in Jordan. International Journal of Business and Economics Research, 9(5), 316-323.
11. Baltagi, Badi, 2005, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed, John Wiley & Sons, Ltd, USA.
12. Chijindu, E., & Steve, E, (2020), Effect of financial inclusion on entrepreneurial growth in retail and wholesale sub sectors: Evidence from Nigeria, The Business & Management Review, 11(1),295-304.
13. Chowdhury, M. J., et al (2005). The impact of micro-credit on poverty: evidence from Bangladesh. Progress in Development studies, 5(4), 298-309.
14. Dinabandhu, S., & Debashis, A. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: some cross-country evidence. Journal of Financial Economic Policy, 10(3), 369-385.
15. El-Gamal Zakaria Yahya,2012, Selecting Model in Fixed and Random Panel Data Models. Iraqi Journal of Statistical Sciences, 12(21) :266-285.
16. Frimpong, A., & Mensah, R. O. (2021). Financial Inclusion and Rural Development in Ghana. Dutse International Journal of Social and Economic Research, 6(2), 87-93.

17. GPFI,2016, G20 Financial Inclusion Indicators.
18. Greene, William H., 2002, Econometric Analysis, 5th ed, New York University.
19. Gujarati, Damodar N., 2004, Basic Econometrics, Fourth Edition, The McGraw−Hill Companies.
20. James, P. (2017). Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion: A Study in the Post Reform Period. IOSR Journal of Humanities and Social Science, 22(6).
21. Kendall, J., Mylenko, N., & Ponce, A. (2010). Measuring financial access around the world. World Bank Policy Research Working Paper, (5253).
22. Lee, N., & Rodríguez-Pose, A. (2021). Entrepreneurship and the fight against poverty in US cities. Environment and Planning A: Economy and Space, 53(1), 31-52.
23. Leyshon, Andrew & Nigef Thrift (1993). The Restructuring of the UK Financial Services Industry in the 1990s: a Reversal of Fortune, Journal of Rural Studies, 9(3):223-241.
24. Musa, I., Magaji, S., & Salisu, A. (2022). Relationship between financial inclusion and economic growth: Evidence from ARDL modeling. Focus on Research in Contemporary Economics (FORCE), 3(2), 395-413.
25. Nsiah, A. Y., Yusif, et al, (2021), The effect of financial inclusion on poverty reduction in Sub-Sahara Africa: Does threshold matter? Cogent Social Sciences, 7(1), 1903138,1-17.
26. Ogbeide, S.O & Igbinigie, O.O, (2019), Financial inclusion and poverty alleviation in Nigeria, Accounting and Taxation Review, 3(1),42-54.
27. Ratnawati, k, (2020), The impact of financial inclusion on economic growth, poverty, income inequality and financial stability in Asia, The Journal of Asian Finance Economics and Business, 7(10),73-85.
28. Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial Inclusion and Development, Journal of International Development, 23(5), 613–628.
29. Shirazi, N, & Khan, H, (2009), Role of Pakistan poverty alleviation funds micro credit in poverty alleviation: A case of Pakistan, Pakistan Economic and Social Review, 215-228.
30. Tran, H. T. T., & Le, H. T. T. (2021), The impact of financial inclusion on poverty reduction. Asian Journal of Law and Economics, 12(1), 95-119.
31. Williams, Harley, et al, (2015), Role of Financial Inclusion in Economic Growth and Poverty Reduction in A Developing Economy, Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS),7(5).265-271.
32. Zia, I. Z, & Prasetyo, P, (2018), Analysis of financial inclusion toward poverty and income inequality, Journal Economic Pembangunan, Kajian Masala Economic and Pembangunan, 19, (1),114-125.
33. Zognig, F., (2023), Financial inclusion, inclusive entrepreneurship, and alternative financing options. Journal of Small Business & Entrepreneurship, 35(1), 8-13.